

الفنقلة في كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)

م.د. لمياء أحمد علي عبدالله الدباغ

مشرفة اختصاص / قسم الاشراف الاختصاصي

مديرية تربية نينوى / وزارة التربية

Al-Fanqala in the book Secrets of Arabic by Abu Al-Barakat Al-Anbari (d. 577 AH)

Assist.Dr. Lamia Ahmed Ali Abdullah Al-Dabbagh

Specialization Supervisor/Specialist Supervision Department

Nineveh Education Directorate/Ministry of Education

DOI 10.58564/MABDAA.62.2.2023.340

خلاصة البحث

تناولت هذه الدراسة (الفنقلة في كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري) لِنَصِّمْ نفسها في سلسلة الدراسات النحوية لخدمة اللغة العربية، والفنقلة هو تركيب منحوت بصيغة (فإن قال قائل) أو (فإن قيل) أو (فإن قلت) المتوالية في المسائل النحوية التي سادت صفحات الكتاب، وتأتي أهميتها في عرض المادة العلمية بطريقة تخاطب العقل وتثيره، وتتنبه المخاطب بما يدفع الوهم واللبس، وتقرب الفكرة الى الذهن بطريقة سهلة وراسخة أكثر من الكلام التقريري المباشر، وهو أسلوب جدير بالاهتمام تَمَّ من خلاله الكشف عن شخصية ابن الأنباري لِمَتَعَهُ بقرحة الاستنباط للقاعدة والحكم النحوي، التي مهَّد لها بأسئلة افتراضية متنوعة تستفز ذهن المتعلم لمعرفة أجوبتها، وإثارة تفكيره، وترسيخ القاعدة النحوية بسهولة وسعة فهم. واخترنا الدراسة محاولة لإستثمار مصطلح (الفنقلة) الذي بنى ابن الأنباري مادته النحوية عليه، ولم أجد أبحاثاً فيما أعلم سبقت مثل هذا العمل، فارتأيت الوقوف على مواضعها وصيغها وأغراضها، لرفد طلاب العلم بمصدرٍ للدراسات النحوية الرصينة. وهدفنا في ذلك إلى جمع الثروة النحوية، وللتعرّف على أسلوب الفنقلة في استنباط المسائل النحوية لتكون منهجاً للدارسين وخدمة لعلم العربية. اتبع البحث المنهج الاستقرائي والوصفي، وعرض لكل مطلب مثلاً واحداً، مختصرة تحليل الفنقلة وإيضاحها للقارئ مع بيان أهميتها في المسألة النحوية بخلاف ما إذا ورد النص بدونها. وجاءت خطة البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين تتلوها خاتمة. الكلمات المفتاحية: الفنقلة، أبي البركات الأنباري، النحو، الاستقراء، الوصف

Abstract

This study dealt with (The Fanqala in the Book of Secrets of Arabic by Abu Al-Barakat Al-Anbari) to include itself in the series of grammatical studies to serve the Arabic language. The Fanqala is a formulated composition in the form (if someone said) or (if it was said) or (if you said) consecutive in the grammatical issues that prevailed in the book, its importance comes in presenting the scientific mater in a way that addresses and excites the mind, alerts the receiver to what exclude illusion and confusion, and brings the idea closer to the mind in an easy and more solid way than direct declarative speech. It is an interesting method through which the personality of Ibn Al-Anbari was revealed because he has the talent of deduction of the grammatical rule, which he prefaced with various hypothetical questions that motivate the mind of the learner to know their answers, stimulate his thinking, and establish the grammatical rule with ease and understanding. **We choose** the study as an attempt to exploit the term (Fanqala) on which Ibn Al-Anbari built his grammatical material, and I did not find research that preceded me to it, so I decided to look at their positions, formulas, and purposes, to provide students of science with a source for grammatical studies. **We aimed** in our study to collect the grammatical wealth, and to identify the method of the Fanqala in deducing grammatical issues to be an approach for students and a service to the science of Arabic. The research followed the inductive, descriptive and eclectic method, and presented for each demand one example, summarizing the analysis of Fanqala and making it clear to the reader with an indication

of its importance in the grammatical issue, other than if the text was mentioned without it. The research plan came in an introduction, a preface, and two chapters followed by a conclusion. **Keywords:** Al-Qanfilah, Abu Al-Rakkat Al-Anbari, grammar, extrapolation, description

المقدمة

الحمد لله الذي علم البيان، والصلاة والسلام على رسولنا ومعلمنا وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان. تأتي أهمية البحث الموسوم بـ(الفنقلة في كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري) في الكشف عن شخصية أبي البركات الأنباري لمتعة بقرحة الاستنباط للحكم والقاعدة النحوية، التي مهد لها بأسئلة افتراضية متنوعة تستقر ذهن المتعلم لمعرفة أجوبتها، فيقع الجواب على نفس متشوقة عطشى للمعرفة، فيرسخ ويقر في نفسه. وقع اختيارنا لهذا البحث محاولة لاستثمار مصطلح (الفنقلة) وهو تركيب لغوي منحوت والذي أقام ابن الأنباري عرض مادته النحوية عليه، ووسيلة لتقريب الفكرة من الأذهان، واشتهر في تأليف كتب النحو في عصر الخلاف بين المدارس النحوية، فهو أسلوب تعليمي افتراضي حجاجي إقناعي، استعمله كوسيلة لإقناع المخاطب أو المتعلم في إيصال المسائل وفهمها بطريقة مشوقة لتستقر القاعدة النحوية في ذهنه، ولم أجد أبحاثاً تناولت كتاب (أسرار العربية) بدقة وتفصيل، لذلك ارتأيت دراسته للوقوف على مواضع الفنقلة وصيغها عند ابن الأنباري، ولنفرد الدراسات النحوية وطلاب العلم بمصدر يفيدون منه. **وهدف** البحث الى جمع الثروة النحوية والاستنباطات والتوجيهات والتعليقات والتحليلات التي ذكرها ابن الأنباري في كتابه ليفيد منها المتعلم، وللتعرف على أسلوب الفنقلة كطريقة لاستنباط المسائل النحوية، لتكون منهجاً للدارسين وخدمة لعلم النحو. **وكشف** البحث عن فائدتين لأسلوب الفنقلة، الأولى: تعليمية لترسيخ القاعدة النحوية والحكم النحوي في أذهان المتعلمين، والثانية: جدلية حجاجية ليصل بالنقاش العقلي إلى أصوب الآراء وأرجحها في المسائل الخلافية، التي تشكل المدارس النحوية مثلاً لها. واقتضت طبيعة الدراسة أن يكون **المنهج** استقرائياً، وصفيًا، وأفدنا من كتب النحو واللغة، والدراسات الحديثة، (حياوي، ٢٠١٧، بدون صفحة) ونظراً لضيق مساحة البحث انتقينا لكل مطلب مثلاً واحداً، عرضنا فيه المسألة كما وردت في كتاب (أسرار العربية) ثم بينا بإختصار ما ذكره ابن الأنباري، ثم تحليل الفنقلة بايضاحها للقارئ وبيان أهميتها في المسألة بخلاف ما إذا ورد النص بدونها. شملت **خطة البحث** على مقدمة وتمهيد ومبحثين تتلوها خاتمة. وأثرنا أن يكون **التمهيد** في شرح مفردات (عنوان البحث: في الحديث عن (الفنقلة لغةً واصطلاحاً)، و(في المؤلف) ابن الأنباري، و(في المؤلف) كتاب أسرار العربية. **المبحث الأول:** في (أدوات الفنقلة) افتتحناه بـ(توطئة) تعقبها أربعة مطالب، الأول: فاء الفنقلة، والثاني: توظيف أدوات الفنقلة (إن، إذا، لو)، والثالث: استعمالات فعل القول (قيل، قال، قلت)، والرابع: استعمالات جملة الجواب (المضارعة، والماضية، والمقتزنة بالفاء). و **المبحث الثاني:** في (أغراض الفنقلة) وانقسم إلى أربعة مطالب، الأول: التقعيد، الثاني: التعليل، الثالث: التحليل، والرابع: التمثيل. واعقبت هذين المبحثين **بخاتمة** صارت جماع النتائج التي قادني البحث إليها، والذي قطعت فيه شوطاً صدقت فيه القول والعمل راجية خدمة اللغة العربية وطلابها، والحمد لله أولاً وآخراً.

التمهيد: في العنوان

من المفيد أن نُمهد للبحث بتحديد مصطلح الفنقلة، والكلام بإيجاز عن المؤلف (ابن الأنباري)، والمؤلف (كتاب أسرار العربية)، ليكون مدخلاً للبحث.

١. **الفنقلة لغةً واصطلاحاً:** الفنقلة أسلوب تعليمي افتراضي (يقوم أساساً على طرح استشكلات بافتراض سؤال ثم الجواب عنه) (جودي، دون تاريخ، دون صفحة، www.tafsir.net). والفنقلة في اللغة: كلمة منحوتة من التركيب اللغوي من قولهم (فإن قال قائل، أو فإن قيل، أو فإن قلت) والجواب (قلت، أو قيل، أو قلنا)، وما في معنى هذا التركيب من صيغ أخر (الخولي، ٢٠١٩، ص ١٢٢). وهو من الأساليب الإقناعية الافتراضية بين شخصين أو أكثر، وقد يكون بين المؤلف وذاته وتحليله (الزركاني، ٢٠١٥، ص ١). ولشهرة هذا الأسلوب بين العلماء نحتوا له مصدراً سموه بـ(الفنقلة)، اختصاراً لجملة (فإن قيل: قلت) وما في معناها، فهي (أن تؤخذ كلمتان وتُنحت منهما كلمة تكون آخذةً منهما جميعاً بحظ) (الفراهيدي، ٢٠٠٣، ص ٦٠-٦١؛ بن فارس، ٢٠٠٨، ص ١٤٨؛ الثعالبي، ٢٠٠٤، ص ٤٢٢). فالنحت يحصل باختصار كلمتين أو أكثر في كلمة واحدة، ويُشترط ترتيب الحروف فيها كالبسمة والحوقة (الغلاييني، ١٩٨٣، ص ١/٢٢٦؛ الزبيدي، ١٩٨٧، ص ٣٣٠ وما بعدها). والفنقلة مأخوذة من جذر مادة (ق و ل)، قال الخليل (ت ١٧٠هـ): (والقيل: من القول اسم كالسمع من السمع، والعرب تقول: كثر فيه القيل والقيل، ويُقال: اشتقاقهما من كثر ما يقولون: قال وقيل، ويُقال: بل هما اسمان مشتقان من القول. ويُقال: قيل على بناء فعل، وقيل على بناء فعل، كلاهما من الواو، وقال أبو الأسود:

ولا تسمع به قِلاً وقالوا

وصِلَهُ ما استقام الوصلُ منه

(الفرايدي، ٢٠٠٣، ص ٤٤٤/٣؛ ابن منظور، ١٩٨٨، ص ٣٥٠/١١-٣٥١). وجاء في اللسان: (القول للكلام على الترتيب، وهو عند المحقق كل لفظ قال به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً) (ابن منظور، ١٩٨٨، ص ٣٥٠/١١)، ومنه: (قال يقول قولاً وقيلاً وقَوْلَةً ومقالاً ومقالةً، ويُقال: كثر القيلُ والقَالُ) (الجوهري، ٢٠٠٥، ص ٨٩٢؛ ابن منظور، ١٩٨٨، ص ٣٥٠/١١-٣٥١). وقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): (قول: القاف والواو واللام أصل واحد صحيح يقل كلمه، وهو القول من النطق. ويُقال: قال يقول قولاً، والمقول: اللسان، ورجلٌ قَوْلٌ وقَوْلٌ: كثير القول) (بن فارس، ٢٠٠٨، ص ٨٣٩) والفنقلة في الاصطلاح: (سَبَقُ رأي السائل أو المعترض بعبارة: (فإن قلْتُ كذا)، أو (فإن قيل كذا) ونحو ذلك). فالفنقلة هي عبارة عن (دفع إشكال يرد على مسألة أو قضية بطريقة السؤال والجواب، سواء أكان الإشكال قولاً قيل من قبل، أم ذكر ابتداءً لأمر انقذ في ذهن مثيره. أو أنها عبارة عن إلقاء مسألة صعبة لغرض العناية بها). ومصطلح الفنقلة أسلوب قديم جداً جرى على القياس استعمله العلماء ومنهم الخليل في كتابه العين (اسماعيل، ٢٠١٧، ص ١٠-١٢).

٢. في المؤلف (ابن الأنباري): هو أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي السعادات عبيدالله بن أبي سعيد الملقب بكمال الدين الأنباري النحوي، المتقن الفقيه العابد الزاهد الناسك الخاشع الورع (ابن الجوزي، ٢٠١٣، ص ٢٨٠/٢١؛ بن كثير، ٢٠٠٣، ص ٥٥٥/١٦؛ السبكي، ١٩٩٣، ص ١٥٥/٧؛ السيوطي، دون تاريخ، ٨٦/٢؛ الزركلي، ٢٠٠٢، ص ٣٢٧/٣؛ الأنباري، ١٩٥٧، مقدمة المحقق ١٠) كان ابن الأنباري إماماً في النحو، سكن بغداد في صباه، و(قرأ الفقه على سعيد ابن الرزاز حتى برع، وحصل طرفاً صالحاً من الخلاف، وصار معيداً للنظامية، وكان يعقد مجلس الوعظ، ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري حتى برع) (السيوطي، دون تاريخ، ٨٦/٢)، وبقي بابه مفتوحاً لطلاب العلم، (لا يرد أحداً، وكان قد تفرّد بعلم العربية، وشُدّت إليه الرحال) (ابن الجوزي، ٢٠١٣، ص ٢٨٠/٢١). وكان ابن الأنباري ثقةً صدوقاً، فقيهاً مناظراً، غزير العلم، ورعاً زهداً عابداً، نقياً عفيفاً، لا يقبل من أحد شيئاً، خشن العيش والمأكّل، لم يتلبس من الدنيا بشيء، ودخل الأندلس؛ فذكره ابن الزبير في الصلة) (السيوطي، دون تاريخ، ٨٦/٢) هذا نزرٌ من حياته التي لازم فيها الزهد والعبادة والفقر والعلم، وكانت ولادته في شهر ربيع الآخر من سنة ثلاث عشرة وخمسائة، وتوفي ليلة الجمعة التاسع من شعبان سنة سبع وسبعين وخمسائة، ودفن في تربة الشيخ أبي اسحاق الشيرازي (السبكي، ١٩٩٣، ص ١٥٦/٧؛ بن كثير، ٢٠٠٣، ص ٥٥٥/١٦)، وله أربع وستون سنة. وله مصنفات مشهورة وكثيرة منها: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وطبقات النحاة، والميزان في النحو، والبيان في غريب إعراب القرآن، وأسرار العربية - وهو ما سنتناوله في بحثنا - (بن كثير، ٢٠٠٣، ص ٥٥٥/١٦؛ السيوطي، دون تاريخ، ٨٧/٢؛ الزركلي، ٢٠٠٢، ص ٣٢٧/٣).

٣. في المؤلف (كتاب أسرار العربية): هذا الكتاب مطبوع طبعان: الأولى في لندن سنة ١٨٨٦م و١٣٠٣هـ، وهذه الطبعة الثانية مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقى بدمشق، سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، بتحقيق: محمد بهجة البيطار، وجاءت أهمية الكتاب - كما ذكر المحقق في مقدمته - : (بأن كثيراً من أبناء العروبة قد رغبوا عن لغتنا الى اللغات الأجنبية بما وجدوا من تسهيل قواعدها، وتذليل لصعوبتها، ويُسر في التخاطب بها)، وبما تميّز كتاب أسرار العربية من بيان ما في (قواعدنا النحوية من إحكام في الوضع، واتقان في الترتيب والتبويب، وحكم ولطائف في الأحكام) (الأنباري، ١٩٥٧، مقدمة المحقق ٣). وذكر فيه ابن الأنباري (كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين، وصححت ما ذهب إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحت فساد ما عدها بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كله الى الدليل، وأعفينه من الاسهاب والتطويل، وسهّلته على المتعلّم غاية التسهيل) (الأنباري، ١٩٥٧، مقدمة المحقق ٢). جاء كتاب اسرار العربية على أبواب النحو وعناوينه، ويمتاز عن غيره بأمرين، أولهما: (أن المؤلف رتب العلل والأسباب، في علامات الإعراب، على طريق السؤال والجواب). والثاني: (قرب المأخذ وكثرة الفوائد، مما لا تكاد تجده في كتاب واحد) (الأنباري، ١٩٥٧، مقدمة المحقق ٤). وبنى ابن الأنباري كتابه على أسلوب الفنقلة بافتراض السؤال والجواب، التي سادت صفحات الكتاب، بإثارة أسئلة افتراضية لكل أبوابه ومسائله، بأسلوب منطقي، لتقريب الفكرة، ويتضح المعنى من خلال القضايا التي يروم مناقشتها، ثم يجيب عنها مُبدئياً رأيه فيها، ومحللاً لأقوال من سبقه ومرجّحاً لأحدها، أو يبتكر رأياً جديداً. وهذه الطريقة فيها من الفائدة ما لا تخفى على المتعلّم من نكات وتعليل وتحليل وشواهد فتقدم مادة علمية رصينة، وتوجيهات دقيقة، ودفع اعتراضات مقترحة، جديرة بالعناية، لما تحويه من مناقشات سديدة على بساط العلم، وصولاً الى غاية الفهم. إن الناظر في كتاب أسرار العربية يجد أن ابن الأنباري قد عرض مادته بأسلوب سهل وبإيجاز، ويضرب أمثلة للقواعد ليوضح للمخاطب القاعدة حتى يفهمها ويستعملها في كلامه. وقد يطيل عند وضعه للقاعدة بافتراضاته لغرض افهام المخاطب وتقريب القاعدة في ذهنه ويلجّ بالموضوع إماماً تاماً، وبأسلوبه الافتراضي يصل الى غايته في تهيم المخاطب القواعد النحوية.

المبحث الأول: أدوات الفنقلة

توطئة: أسلوب الفعلة يتكون من التركيب اللغوي (فإن قال قائل، أو فإن قيل، أو فإن قلت)، بمعنى أنه يتكوّن من أدوات تبدأ بالفاء وأداة الشرط (إن) وفعل الشرط (قال، قيل، قلت)، أو بما يرادفها من أدوات، كأن تبدأ (بالواو) وأداتي الشرط (إذا، لو)، وفعل القول المذكور آنفاً، وجواب الشرط (قيل).

المطلب الأول: فاء الفعلة

لقد فرّق النحاة بين استعمال الفاء واستعمال الواو في الفعلة، فالفاء تأتي لمعانٍ عدة، أشهرها العطف، ولها معانٍ أخرى، منها: رابطة لجواب الشرط، وزائدة وللاستئناف (الهروي، ١٩٧١، ص ٢٥٧، ٢٥٠؛ المالقي، ١٩٧٥، ص ٣٦٧ وما بعدها؛ المرادي، ١٩١٦، ص ١٢١-١٣١؛ الانصاري، دون تاريخ، ص ١٦١/١-١٦٧)، أما الواو فمن معانيها العطف والابتداء والحال والمعية والقسم وغيرها (المالقي، ١٩٧٥، ص ٤١٠-٤٢٧) وتفيد الفاء في الفعلة معنى الاستئناف، نحو قول ابن الأنباري: (فإن قيل: فما حدّ الإعراب والبناء؟ قيل: أمّا الإعراب فحدّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا. وأمّا البناء فحدّه لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون. فإن قيل: كم ألقاب الإعراب والبناء؟ قيل: ثمانية، فأربعة للإعراب، وأربعة للبناء..) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ١٩-٢٠). فنجد الفاء في هذا النص أفادت الاستئناف، لأنّ الفاء المتصلة بأداة الشرط (إن) قد أفادت معنى الاستئناف وما بعدها مستأنف عما قبلها، فبيّن ابن الأنباري حدّ الإعراب والبناء ثم بيّن عدد ألقاب الإعراب والبناء، لذلك أفادت الفاء في هذا السياق معنى الاستئناف. وكذا الحال في دخول الفاء على (لو) فانها أيضاً تفيد الاستئناف نحو قول ابن الأنباري في استعمال (أين) للسؤال عن المكان: (لو قلت: "أين زيد؟" لوجب أن تقول "في الدار أو في المسجد" وما أشبه ذلك، فلو قال: "يوم الجمعة" لم يجز، لأن "أين" سؤال عن المكان لا عن الزمان) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٣٨٦-٣٨٧) فلا يخفى أنّ الفاء في هذا الموضع أفادت معنى الاستئناف وأنّ الكلام الذي بعدها مستأنف عما قبلها، فحينما وضع ابن الأنباري قاعدته النحوية وبيّنها للمخاطب، استأنف كلاماً جديداً ليضرب مثلاً يوضح القاعدة، فهو لم يضرب مثلاً قبل القاعدة حتى يمكن أن تكون الفاء عاطفة مثلاً، وإنما هو كلام مستأنف والفاء في موضع الاستئناف هنا أمّا الواو: فتأتي للاستئناف وللعطف وغيرها من المعاني؛ فالواو تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط فهي للاستئناف، لئلاّ يُتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها (المرادي، ١٩١٦، ص ١٩١). ومن هنا نعرف الفرق بين الواو والفاء في الاستعمالين في الفعلة، فالواو تفيد العطف بين الجمل، أمّا الفاء فتختصّ بمعنى الاستئناف في الفعلة لاستئناف كلام جديد غير معطوف على ما قبله وتدخل الواو على (إذا) و(لو) فتفيد معنى العطف نحو قول ابن الأنباري في دخولها على (لو) في باب المعرب والمبني: (فإن قيل: هل الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم هو أصل؟ قيل: لا بل هو محمول على الاسم في الإعراب، وليس بأصل فيه، لأنّ الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وذلك لأنّ الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية، والمفعولية، والاضافة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض، يدلك على ذلك أنك لو قلت: "ما أحسن زيداً" لكنك متعجباً، ولو قلت: "ما أحسن زيداً" لكنك نافيّاً، ولو قلت، "ما أحسن زيداً؟" لكنك مستقهماً (عن أي شيء منه حسن)، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستقهام...) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢٤-٢٥) لاحظنا أنّ الكلام ما بعد الواو معطوف على ما قبلها لأنّ ما بعدها في حكم ما قبلها، فأفادت الواو في هذا السياق العطف. تبيّن مما سبق الفرق بين الاستعمالين للفاء والواو، فالفاء تستعمل للاستئناف في الفعلة، والواو تأتي للعطف، وقد يُفهم من ظاهر الكلام أنّ الواو قد تأتي للاستئناف، غير أنّ تحقيق النحاة أثبت أنّها للعطف بين الجمل التي لا محل لها من الأعراب -كما وضّحنا سابقاً-، والفعلة تتطلب الاستئناف لأنّ ما قبلها شرح للقاعدة فلا يُعطف ما بعدها على ما قبلها.

المطلب الثاني: توظيف أدوات الفعلة (إن، إذا، لو)

أدوات الشرط التي تدخل على الجمل منها ما هو اسم ومنها ما هو حرف، و(إن) و(لو) من الحروف، و(إذا) من الأسماء. ويرى النحاة (سيبويه، ١٩٦٦، ص ٦٣/٣؛ المبرد، دون تاريخ، ص ٤٦/٢؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٩٢/٩؛ بن الخباز، ٢٠٠٢، ص ٣٧١) (الأداة (إن) أمّ حروف الجزاء، وأنها الأصل، لأنها لا تخرج عنه، كما أنّ (الهمزة) أصل في الاستقهام ف (إن) مثلها أصل في حروف الجزاء، وهي عامة مبهمة، تستعمل للمعاني المحتملة المشكوك فيها وغير متيقن فيها، ووقت حصوله غير معلوم، ولذلك تستعمل في الأفعال المستقبلية، أما باقي الأدوات فعنها محدد (الزمخشري، ١٩٩٩، ص ٤١٨؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٩٢/٨؛ السيوطي، دون تاريخ، ص ٦١/٢) ولذلك قال الكفوي: (إن) الشرطية تقتضي تعليق شيء ولاستلزام تحقق وقوعه ولا إمكانه بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً (الكفوي، ٢٠١١، ص ٤٤٤-٤٤٥)، واليه ذهب الدكتور فاضل السامرائي: (إن) تكون في المعاني المحتملة الوقوع المشكوك في حصولها، والموهومة والنادرة والمستحيلة، فهي لتعليق شيء بغيره عموماً (السامرائي، ١٩٨٧، ص ٤٤٨/٤؛ الكفوي، ٢٠١١، ص ١٦١). أمّا (إذا): فهي بخلاف (إن)، لاستعمالها في المتيقن من وقوعه وحصوله في وقت معلوم ومحدّد (سيبويه، ١٩٦٦، ص ٦٠/٣؛ المبرد، دون تاريخ، ص ٥٥/٢) وقال ابن يعيش في معناها: إنما كان في "إذا" معنى المجازة؛ لأنّ جوابها

يقع عند الوقت الواقع كما تقع المجازة عند وقوع الشرط (النحوي، دون تاريخ، ص ٨٩/٩-٩١). وأما (لو): فهي حرف امتناع لامتناع، أي امتناع وقوع الشيء لوقوع غيره (سبويه، ١٩٦٦، ص ٢٤/٤). وتقيد عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها (الانصاري، دون تاريخ، ص ٢٥٥/١). ويمكن التفريق بين (لو) و(إن) بأن (لو): (لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت إن على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت) (الانصاري، دون تاريخ، ص ٢٥٦/١). وبين ابن هشام بقوله: (والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى؛ فهي بمعنى إن، ومتى كان ماضياً أو حالاً مستقبلاً، ولكن قصد فرضه الآن أو في ما مضى؛ فهي الامتناعية) (الانصاري، دون تاريخ، ص ٢٦٥/١) وفرق الكفوي بينهما بقوله: والأصل في فرض المحالات كلمة (لو) دون (إن) لأنها لما لا جزم بوقوعه ولا وقوعه، والمحال مقطوع بلا وقوعه (الكفوي، ٢٠١١، ص ٦٦٢-٦٦٣) وذهب الى هذا الرأي الدكتور فاضل السامرائي بأن: الشرط ب (لو) بعيد الوقوع وهو أبعد من الشرط ب (إن)، كما يذكر أنها قد تأتي بمعنى التقليل وسبب ذلك لكونها بعيدة الوقوع نحو: (تصدق ولو بتمر) فالتمر بعيد من أن يتصدق بها لزهادتها (السامرائي، ١٩٨٧، ص ٤٦٩/٤) مما تقدم يمكننا القول بأن أدوات الشرط الثلاثة (إن، إذا، لو) تختلف معانيها بحسب السياق، ف (إن) تستعمل في غير المتيقن حصوله ووقوعه والمستحيل، و(إذا) تستعمل فيما يمكن حصوله ووقوعه وفي المتيقن، وأما (لو) فتكون في البعيد احتمال وقوعه وهي أبعد من (إن) في المعنى. ومن أمثلة استعمال الأدوات الشرطية (إن) في الفنقلة قال ابن الانباري: (فإن قيل: فلم كان إعراب التنثية والجمع بالحروف دون الحركات؟ قيل: لأن التنثية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أعرب التنثية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطى الفرع الفرع، كما أعطى الأصل الأصل؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها، لأنها أشبه الحروف بالحركات) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٤٨-٤٩؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ١٢١-١٢٢؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٩٧/١، ١٠١، ١٤١). نلاحظ أن ابن الانباري في هذا الموضوع أثر استعمال أسلوب الفنقلة ب (إن) دون غيرها من الأدوات، لأنه من غير الجائز استعمال (إن) الشرطية ولا يكون لها جواب في الكلام، فناسب التعبير ب (إن) دون غيرها مراعاة للمقام وهو استعمال الحروف للدلالة على التنثية والجمع لأنها فرع على الأصل وهي الحركات، فالألف والواو والياء أشبه الحروف بالحركات، واختصاراً عن التكرار واستعمل ابن الانباري (إذا) في باب الوصف فقال: (إن قال قائل: ما الغرض في الوصف؟ قيل: التخصيص، والتفضيل، فإن كان معرفة، كان الغرض من الوصف التخصيص، لأن الاشتراك يقع فيها، ألا ترى أن المسمين بزيد ونحوه كثير، فإذا قال "جاءني زيد" لم يعلم أيهم يريد، فإذا قال "زيد العاقل، أو العالم، أو الأديب" وما أشبه ذلك، فقد خصه من غيره؟) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢٩٣؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٥٩٩-٦٠٠) بين ابن الانباري ما يمكن أن تحتله جملة (جاءني زيد) لأن المسمى بزيد كثير، فوظف الفنقلة بعبارة (إذا قال) لتخصيص زيد عن غيره من الناس بعبارة (زيد العاقل، أو العالم، ...) فكان من المناسب التعبير بعبارة (إذا) مراعاة لمعناها، والمقام مقام التخصيص هنا كذلك استعمل ابن الانباري (لو) في باب الترخيم فقال: (فإن قيل: فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن، نحو أن تقول في "سبطر: ياسب" أو لا؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ذلك.. وذهب الكوفيون الى أن ترخيمه بحذف الأخير منه، وحذف الحرف الساكن الذي قبله، وذلك لأن الحرف إذا سقط من هذا النحو بقي آخره ساكناً، فلو قلنا: إنه لا يحذف، لأدّى ذلك الى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء، وذلك لا يجوز. وهذا ليس بصحيح...) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢٤١-٢٤٢؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ٥٣٥-٥٤٦) لاحظنا استعمال ابن الانباري في هذا الموضوع لاسلوب الفنقلة (لو) للمشكوك فيه وغير المتيقن منه، والأبعد في الشك من (إن)، وبين فساد ما ذهب اليه البصريون بعدم جواز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن، فعبر ب(فلو قلنا) وبقوله: (وهذا ليس بصحيح)، مما يدل على جواز حذف الحرف الأخير مع ما قبله الساكن في ترخيم الاسم المفرد، فناسب استعمال (لو) لما هو بعيد الاحتمال والوقوع، ولم يستعمل (إن أو إذا) مراعاة لمقام الجواز في ترخيم الاسم المفرد.

المطلب الثالث: استعمالات فعل القول (قال، قيل، قُلت)

صيغ فعل القول في الفنقلة تختلف ما بين صيغة الفعل الماضي المبني للمعلوم (قال)، وصيغة الفعل الماضي المبني للمجهول (قيل)، وصيغة الفعل الماضي الموجه للمخاطب (قُلت)، ولا بد لهذا التنوع في الاسلوب من فرق في استعمال صيغة دون أخرى وفي معناها.

١. استعمال صيغة الفعل الماضي المبني للمعلوم (فإن قال قائل): تأتي هذه الصيغة (قال) لمعنى محدّد ومعيّن من قبل أطراف العملية الخطابية، وقد يكون المتكلم واحد بخلاف صيغة الماضي المبني للمجهول الذي يأتي للتعددية، وقد يكون المتكلم عالماً متعلماً، سامعاً أو قارئاً، وقد يكون المتكلم مخطئاً وفي كلامه بعض الضعف، أو المتكلم ثقة بكلامه وفصيحا بلغته (العوادي، ٢٠١١، ص ٦٨). وجدنا ابن الانباري يفتح أبواب مسائله باستعمال هذه الصيغة (فإن قال قائل) باسلوب الفنقلة المبني للمعلوم عندما يكون المتكلم عالماً متعلماً بالكلام والمخاطب ليس خالي الذهن نحو

قوله في باب جمع التكسير: (إن قال قائل: لم سمّي جمع التكسير تكسيراً؟ قيل: إنّما سمّي بذلك على التشبّه بتكسير الآنية، لأن تكسيرها إنما هو إزالة إلتئام أجزائها، فلما أزيل نظم الواحد فُكّ نضده في هذا الجمع، فسمّي جمع التكسير) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٦٣؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ٥٩٧/٢) عرّف ابن الأنباري في هذا النص السائل بجمع التكسير بازالة إلتئام أجزاء الآنية فتكسيرا أخرجها عن انتظام الجمع في جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، لعدم خضوعه لقواعده، فناسب استعمال اسلوب الفنقلة بعبارة (إن قال قائل) بصيغة الفعل الماضي المبني للمعلوم، وكما يبدو موجهاً الى مخاطب متخيل عارف متعلم بالكلام متميّز عن غيره، ونلمس أنّ المخاطب ليس خالي الذهن، بل له معرفة بما يقال، وأنّ عبارته تدل أنّ هذا القائل المتعلم عارف بالكلام دون غيره.

٢. استعمال صيغة الفعل الماضي المبني للمجهول (فإن قيل): فعل القول بهذه الصيغة من معانيها الجهل به نحو قولهم: (كُسر المتاع) (السيوطي، دون تاريخ، ص ١/٦١؛ حاشية الصبان على شرح الاشموني، دون تاريخ، ص ١/٦١)، أو لجهل المتكلم بالفاعل، وقد يكون تعلمه بالفاعل، أو معلوم للمخاطب (السامرائي، ١٩٨٧، ص ٢/٤٩٢-٤٩٣)، نحو قوله تعالى: ((خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا)) [النساء/ ٢٨] أو يُبنى للمجهول للخوف من الفاعل، نحو قول الرجل: (هُدِمَ الجدار)، أو المعنى التعظيم أو التحقير، أو لا غرض للسامع مع ذكر الفاعل، ولتسليط الضوء على الحدث (السيوطي، دون تاريخ، ص ١/١٦١)، أو لإفادة العموم، أو لتعدد الفاعلين. استعمل ابن الأنباري فعل القول بأسلوب الفنقلة مبنياً للمجهول نحو قوله: (فإن قيل: ما الكلام؟ قيل: ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه، فإن قيل: فما الفرق بين الكلم والكلام؟ قيل: الفرق بينهما أنّ الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد، وأما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٣؛ السيوطي، دون تاريخ، ص ١/٤-٣؛ النحوي، دون تاريخ، ص ١/٤٠ وما بعدها). أتى ابن الأنباري بعبارة الفنقلة (فإن قيل)، لأنه لا غرض للمتكلم بذكر الفاعل، ولتسليط الضوء على المسألة النحوية، وهو سؤال افتراضي فأفاد العموم، لأنه من الممكن أن يسأل عن هذه المسألة أيّ سائل أو دارس للنحو، ولذلك أثر استعمال صيغة الفعل الماضي المبني للمجهول دون غيرها من الصيغ لأنها الأنسب ومراعاة للمقام. وهذه الصيغة الغالبة في الكتاب.

٣. استعمال صيغة الفعل الماضي الموجه للمخاطب (قُلْتُ): وفي هذه الصيغة تكون أطراف الخطاب في حال مشاهدة بين المتكلم والمخاطب في حال واحد ومكان واحد ويُشاهد أحدهما الآخر، وتستعمل هذه الصيغة للإرشاد والتوجيه والتنبيه، مراعيّاً فيها المخاطب في بعض الحالات الكلامية من خلو ذهن أو علم أو جهل أو ظن أو غيرها (العوادي، ٢٠١١، ص ٧٩). وصيغة المشهد الخطابي الحضورى بين المتكلم والمخاطب في اسلوب الفنقلة لغرض التوجيه والإرشاد والتنبيه نلمسها في عدة مواضع في كلام ابن الأنباري ومنها قوله في باب الحال: (إن قال قائل: ما الحال؟ قيل: هيئة الفاعل والمفعول، ألا ترى إنك إذا قُلْتُ: "جاءني زيدٌ راكباً" كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه، وإذا قلت: "ضربته مشدوداً" كان الشدّ هيئته عند وقوع الضرب له؟) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ١٩٠؛ سيبويه، ١٩٦٦، ص ٣/٣٧٣-٣٧٨؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ١/٢٦٥) نلاحظ في النص أنّ ابن الأنباري استعمل (إذا قُلْتُ) مرتين، مما يدل على حالة حضور المتكلم والمخاطب ومشاهدة للخطاب الكلامي، ويبيّن له حالة (زيد) وهيئته راكباً عند وقوع المجيء، أو في هيئة الشدّ في المثال الثاني، فابن الأنباري يوجّه ويرشد المخاطب الى تعريف الحال وبيان معناه وكلاهما حاضر المشهد.

المطلب الرابع: جملة جواب الشرط

بيّنّا أنّ اسلوب الفنقلة يبدأ بالركن الأول أداة الشرط المسبوقة بالفاء، ويليهما فعل الشرط، ثم يأتي الركن الثاني فعل جواب الشرط، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب. لقد تم استقرار المواضع التي استعمل فيها ابن الأنباري اسلوب الفنقلة فتبين أنّه استعمل في جواب الشرط فعلاً مضارعاً مجزوماً، أو الفعل الماضي (الأنباري، ١٩٥٧، الصفحات ٢١، ٢٣، ٤٤، ٨١)، أو الفعل الناقص (كان) (الأنباري، ١٩٥٧، الصفحات ٢٦-٤٤-٧٣)، أو الفعل المبني للمجهول، أو الجملة الاسمية المقترنة بالفاء، أو قد (الأنباري، ١٩٥٧، الصفحات ٢٩٣، ١٢، ١٣، ١٥)، أو إنّما (الأنباري، ١٩٥٧، ص ١٥)، أو ليس (الأنباري، ١٩٥٧، ص ١٠١-١٠٢)، ونظراً لكثرتها فلا يتسع مجال البحث لذكرها كلها.

١. الجواب بالفعل المضارع المجزوم بـ(لم): قال ابن الأنباري: (فدلّ على أنّ الإعراب هو الاختلاف، والبناء هو اللزوم، والذي يدلّ على صحة هذا إضافة هذه الحركات الى الإعراب والبناء، فيقال: حركات الإعراب، وحركات البناء، ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب أو البناء لما جاز أن يضاف إليه، لأن إضافته الشيء إلى نفسه لا تجوز، ألا ترى أنّك لو قلت: حركات الحركات لم يجز؟ فلما جاز أن يقال: حركات الإعراب، وحركات البناء دلّ على أنّهما غيرهما) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢١؛ النحوي، دون تاريخ، ص ١/٤١-٤٣؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ١/٩٦-٩٨). نرى ابن الأنباري استعمل الفنقلة في وضع القاعدة النحوية فأتى بالجملة المنفية بـ (لم يجز) جواباً للشرط التي تقيد حدوث الفعل على وجه مخصوص في الاستقبال ليؤكد للمخاطب أنه هذا الوجه الذي يجب أن تكون عليه القاعدة بأنّ الإعراب اختلاف الحركات، والبناء لزوم حركه واحدة

في كل الحالات، فأدت جملة جواب الشرط المنفية غرض تأكيد، ليحث المخاطب ويُنبّهه الى مضمون القاعدة النحوية بعدم صحة القول: (حركات الحركات)، باضافه الشيء الى نفسه، فكان للفنقلة أثر مهم في وضع القاعدة وتحليلها للمخاطب حتى تستقر في نفسه، فيكون ابن الأنباري قد أدى دور الموجه والمرشد في هذه المسألة.

٢. **الجواب بالفعل الماضي:** لقد استعمل ابن الأنباري جملة الجواب بصيغة الماضي في مواضع كثيرة، وبصيغة الفعل الناقص (كان)، وقد أثر البحث تناول صيغة الفعل الماضي المبني للمجهول (قيل) لأنه استعملها بصفة غالبية على كتابه (اسرار العربية). وقد بين البحث فيما سبق أنها تأتي لعدة معانٍ منها: للعلم بالقائل، أو للتعظيم، أو للتحقير، أو للتحذير منه، أو خوفاً منه أو عليه، أو تضعيفاً لقول القائل أو رأيه، وقد استعمل ابن الأنباري صيغة المبني للمجهول كجواب للشرط، ولها دلالة محددة من السياق، نحو قوله: (فإن قيل: ما حدّ الاسم؟ قيل: كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل، وقيل: ما دلّ على معنى، وكان ذلك المعنى شخصاً أو غير شخص، وقيل: ما استحقّ الإعراب أول وضعه) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٩). بين ابن الأنباري في هذا النص لحدّ الاسم أكثر من جواب، وكلها بصيغة المبني للمجهول بعد عبارة الفنقلة (فإن قيل) وجواب الشرط (قيل) وذلك لتعدد الأقوال والآراء، فأثر استعمال صيغة الفعل الماضي المبني للمجهول ليراعي المقام، لأنّ القول صادر من رجل ليس خالي الذهن وإنما رجل متعلم عالم، فناسب التعبير بصيغة المبني للمجهول حتى يبين للمخاطب وجه القاعدة النحوية وتفهيمها وتبنيها له، فالجواب بصيغة المبني للمجهول ذات أثر مهم في وضع القاعدة النحوية، وقد يكون أراد الاختصار والدلالة على أنّ هذا القول مسلم به بحيث ليس مهماً من قاله، لأنه مما لا خلاف فيه. فاستعمال الفنقلة بعمومها في جملة جواب الشرط بصيغة المبني للمجهول أثر مهم في ترسيخ القاعدة النحوية.

٣. **جملة الجواب الاسمية المقترنة بالفاء:** لقد وردت صور متعددة للجملة التي يستعملها ابن الأنباري المقترنة بالفاء لتكون جواب الشرط، ومنها ما تكون مبدوءة بـ (قد) (الأنباري، ١٩٥٧، الصفحات ٢٩٣، ١٢، ١٣، ١٥). أو (إنما) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ١٧)، أو (إن) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٣٨-٣٩)، أو (ليس) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ١٠١-١٠٢)، أو صيغة فعل الأمر (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢١)، وسيقتصر البحث على أحدها -لضيق مجال البحث-، فمن استعمالات ابن الأنباري جواب الشرط للفنقلة بالجملة الاسمية في استدلال الكوفيين على أن (نعم وبئس) اسمان: (أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: نعم الرجل زيد، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن: فعيل، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه. وهو مذهب البصريين، وأما ما استدللّ به الكوفيين ففساد، أمّا قولهم: إنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما، فقلنا، هذا فاسد، لأن حرف الجر إنما دخل عليهما على تقدير الحكاية فلا يدلّ على أنهما اسمان لأن حروف الجر قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة كقوله (ابن منظور، ١٩٨٨، ص ٣٣٧/١٤؛ الأنباري، ١٩٥٧، ص ٩٩ في الهامش): والله ما ليلى بنام صاحبه ولا خلاف أن "نام" فعل ماض، ولا يجوز أن يقال: إنما هو اسم لدخول حرف الجر عليه، فكذا ههنا) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٩٨-٩٩؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٤٠٧/٧-٤٠٩). أثبت ابن الأنباري فساد رأي من ذهب الى أن (نعم وبئس) اسمان، لدخول حرف الجر عليهما، فاستعمل جملة الجواب اسمية خالية من مؤكد، فالمبتدأ (هذا) اسم إشارة والخبر (فاسد) وقوله (فكذلك ههنا) أيضاً، وأجرى الكلام بدخول حرف الجر على الفعل على تقدير الحكاية فلا يدلّ على أنهما اسمان، بدليل قول القائل: (بنام) فدخل حرف الجر على فعل حقيقي وهو (نام)، فناسب التعبير بجملة الجواب الاسمية المناسبة لهذا الغرض، وخالية من مؤكد، لأن المسألة تتصف بالثبات والاستقرار ولا تحتل وجهاً آخر.

المبحث الثاني: أغراض الفنقلة

لقد استعمل ابن الأنباري أسلوب الفنقلة في عرض مادته النحوية لأغراض معينة، منها: التقعيد أي: وضع القواعد النحوية، والتعليل أي: تعليل الحكم النحوي، والتحليل أي: تحليل مضمون الحكم النحوي، والتمثيل أي: التمثيل للقواعد النحوية سواء كانت صحيحة أم لا، لبيان القواعد، وكالاتي:

المطلب الأول: التقعيد

استعمل ابن الأنباري أسلوب الفنقلة لوضع القاعدة النحوية ثم يُبين حكمها من حيث الوجوب أو الجواز أو المنع، ليبين للمخاطب ما يكون حكمه واجباً وجائزاً وما منع حكمه من القواعد النحوية حتى لا يقع المتكلم في الخطأ، ومن أمثلة استعمالاته لاسلوب الفنقلة لوضع القواعد النحوية ما يأتي:

١. **ما حكمه الوجوب:** قال ابن الأنباري: (فإن قيل: فلمَ وجب تقديم "نفسه، وعينه" على "كلهم، وأجمعين"؟ قيل: لأن "النفس، والعين" يدلان على حقيقة الشيء، و"كلهم، وأجمعون" يدلان على الإحاطة والعموم، والإحاطة والعموم يدلان على محاط به فكان فيهما معنى التبع، و"النفس، والعين" ليس فيهما معنى التبع، فكان تقديمهما أولى؛ وقدم "كلهم" على "أجمعين" لأن معنى الإحاطة في "أجمعين" أظهر منها في "كلهم" لأن

أجمعين من الاجتماع، و"كل" لا اشتقاق له؛ وأما ما بعد "أجمعين" فتبع لأجمعين، وإنما كان ذلك لأنهم كرهوا إعادة لفظ "أجمعين" فزادوا ألفاظاً بعد "أجمعين" تبعاً له لأنها لا معنى لها سوى التبع، فهذا وجب أن تكون بعد "أجمعين" (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢٨٤-٢٨٥؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ٣٦٩-٣٧٨؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٥٨٥-٥٩٨). نرى ابن الأنباري استعمل أسلوب الفنقلة لوضع القاعدة النحوية مفادها أن كل ما (ليس فيه معنى التبع تقديمه أولى)، وكذلك قدم (كلهم) على (أجمعين) في قوله تعالى {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ} سورة الحجر: الآية (٣٠) وسورة ص، الآية (٧٣)، لأن الإحاطة والعموم في (أجمعين) أظهر منها في (كلهم)، فهما ليسا بمعنى واحد لذلك كرهوا إعادة لفظ (أجمعين) فزادوا ألفاظاً بعد (أجمعين)، فالنفس والعين والكل ليس فيهم معنى التبع لذا وجب تقديمهم على (أجمعين)، لتضمن أجمعين معنى الإحاطة والعموم والتبع. فلو كان الكلام بغير فنقلة لما فهم المخاطب المراد، ولما أدى الفائدة المرجوة منه، لأن الكلام المباشر التقريري لا يؤدي ما أدته الفنقلة هنا. استعمل ابن الأنباري الفنقلة بأسلوبها الشرطي لينبئ المخاطب على ما يجب أن يكون وفق القاعدة النحوية ليبعده عن الخطأ ولترسيخ القاعدة في ذهنه.

٢. **ما حكمه الجواز:** قال ابن الأنباري: (فإن قيل: فلم إذا كانت استقهامية لم تبين إلا بالمفرد النكرة، وإذا كانت خبرية جاز أن تبين بالمفرد والجمع؟ قيل: لأنها إذا كانت استقهامية، حملت على عدد ينصب ما بعده، وذلك لا يبين إلا بالمفرد النكرة، نحو: "أحد عشر رجلاً، وتسع وتسعون جارية" فلذلك لم يجز أن تبين إلا بالمفرد النكرة، وإذا كانت خبرية حملت على عدد يجز ما بعده، والعدد الذي يجز ما بعده، يجوز أن يبين بالمفرد كـ"مائة درهم" وبالجمع كـ"ثلاثة أثواب" فهذا جاز أن يبين بالمفرد والجمع) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢١٦-٢١٧؛ سيوييه، ١٩٦٦، ص ١٥٦/٢؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٣١٢-٣١٦؛ المرادي، ١٩١٦، ص ٢٧٥). ففرق ابن الأنباري بين (كم) الاستقهامية و الخبرية بحكم الجواز، أي بجواز العدد الذي يجز ما بعده أن يكون ما بعده مفرداً أو جمعاً في (كم) الخبرية بحملها على عدد يجز ما بعده. نجد أن ابن الأنباري باستعماله لاسلوب الفنقلة نبه المخاطب على القاعدة النحوية -التي بين مضمونها- وأدت دوراً مهماً في بيان حكم الجواز في جر ما بعد كم الخبرية مفرداً وجمعاً حتى لا يقع في الخطأ، ولو كان الكلام من غير فنقلة لما أدى هذا الأثر، لأن الفنقلة بأسلوبها الشرطي تتطلب من المخاطب التنبه خاصة بعد انتظاره جواب الشرط.

٣. **ما حكمه المنع:** قال ابن الأنباري: (فإن قيل: فلم حملت "حتى" على الواو؟ قيل: لأنها تشبهها... ألا ترى أنك إذا قلت: "جاءني القوم حتى زيد" كان زيداً داخلًا في المجيء، كما لو قلت: "جاءني القوم وزيد"؟ فلما أشبهت الواو في هذا المعنى، جاز أن تحمل عليها. فإن قيل: فلم إذا كانت عاطفة وجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، ولا يجب ذلك في الواو؟ قيل: لأنها لما كانت الغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء، فلا يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره، فلو قلت: "جاء الرجال حتى النساء" لجعلت النساء غاية للرجال ومقطعاً لهم، وذلك محال) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢٦٥-٢٦٦؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٤٩٣-٤٩٨؛ المرادي، ١٩١٦، ص ٥٠٠-٥٠٦). يبين ابن الأنباري بأسلوب الفنقلة أن حمل (حتى) العاطفة على الواو لا ينطبق في كل موضع، لأن القاعدة النحوية لا يجوز أو يتصور أن يكون (حتى) ما بعدها من جنس ما قبلها في قولك: (جاء الرجال حتى النساء) فلا يتصور أن يكون النساء غاية للرجال، وذلك ممتنع؛ فلو كان الكلام تقريرياً مباشراً من غير الفنقلة لما أدى الاثر الذي أدته الفنقلة من تجنب المخاطب عن الوقوع في الخطأ في هذا الموضع، وفي وضع القاعدة النحوية. مما سبق يتضح كيف استعمل ابن الأنباري أسلوب الفنقلة لوضع القاعدة النحوية، ويوظفها لبيان ويشرح ويفسر مضمون القاعدة النحوية من كل جوانبها، وما يصح ولا يصح على وفق القاعدة التي يضعها، ليبرز أثر الفنقلة في تنبيه وتوجيه وتفهم المخاطب، فلولاهما لأحتمل وقوعه بالخطأ بنسبة كبيرة.

المطلب الثاني: التعليل

استعمل ابن الأنباري أسلوب الفنقلة في تعليلاته للقاعدة النحوية، مبيناً حكمها من حيث الوجوب والجواز والمنع من تلك القواعد، ومن حيث الحسن وعدمه، فعلاً كل وجه منها منبهاً المخاطب على ذلك، كما سنبين في الآتي:

١. **تعليل الحكم النحوي:** قال ابن الأنباري: (فإن قال قائل: لم أعربت "غير" إعراب الاسم الواقع بعد "إلا" دون سوى وسواء؟ قيل: لأن "غير" لما أقيمت ههنا مقام "إلا" وكان ما بعدها مجروراً بالاضافة، ولا بد لها في نفسها من إعراب، أعربت إعراب الاسم الواقع بعد "إلا" ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد "إلا" من الاعراب، ويبقى حكم الاستثناء، وأما "سوى، وسواء" فلزمهما النصب، لأنهما لا يكونان إلا ظرفين، فلم يجز نقل الاعراب إليهما كما جاز في "غير" لأن ذلك يؤدي الى تمكنهما، وهما لا يكونان متمكنين، فلذلك لم يجز أن يُعربا إعراب الاسم الواقع بعد "إلا" (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢٠٧؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ٢٩٣-٢٩٦؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٣٤/٣ وما بعدها). نلاحظ استعمال ابن الأنباري للفنقلة في تعليل الحكم النحوي كوسيلة لتنبيه المخاطب على ما يكون موافقاً للقاعدة النحوية ليبعد المخاطب عن الوقوع في الخطأ، وما يخالف

القاعدة. فلو كان الكلام خالياً من الفعلة لالتبس على المخاطب، وظنَّ أنَّ (سوى) و(سواء) يجوز فيهما ما يجوز في (غير) لأنهما غير متمكنين، فيلزمهما النصب، لأنهما طرفان، لذلك لم يجز نقل الاعراب إليهما كما جاز في (غير) لأن ذلك يؤدي الى تمكّنهما، و(غير) تستحق الاسم الذي بعد (إلا) من الاعراب، ويبقى حكم الاستثناء، وذلك ما أشار إليه ابن الانباري في تعليقه لينبّه المخاطب عليه.

٢. **تعليق الجواز:** قال ابن الانباري في باب المفعول له: (فإن قيل: فهل يجوز أن تكون معرفة ونكرة؟ قيل: نعم يجوز أن يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى: ((وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيئًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ)) [سورة البقرة: ٢٦٥] فـ"ابتغاء مرضاة الله" معرفة بالاضافة، و"تثبيئاً" نكرة، قال الشاعر (سيبويه، ١٩٦٦، ص ٣٦٨/١، ١٢٦/٣؛ الأنباري، ١٩٥٧، ص ١٨٧):

وأغفر عوراء الكريم إداخراً وأعرض عن شتم اللئيم تكزماً

"فادخاره" معرفة بالاضافة، و"تكزماً" نكرة،... (الأنباري، ١٩٥٧، ص ١٨٦-١٨٧؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ٢٨١/١-٢٨٢؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٣٧٠-٣٧١) ذهب ابن الانباري الى جواز أن يكون المفعول له معرفة ونكرة مستنداً بالآية القرآنية والشاهد الشعري، ونجده يطرح القاعدة النحوية ثم يعللها بأسلوب الفعلة بأسلوبها الشرطي التي تستدعي من المخاطب انتظار الجواب بتشويق ورغبة بخلاف الكلام التقريري المباشر الجامد فانه لا يعطي ذلك للمخاطب، فلو اكتفى بجواز أن يكون المفعول له معرفة ونكرة من غير بيان العلة لالتبس المعنى على المخاطب واحتمل وقوعه بالخطأ، كما ادّعى الجرمي (الأنباري، ١٩٥٧، ص ١٨٨) بأنه لا يجوز إلا نكرة وتقدر بالاضافة على نية الانفصال، وذلك خطأ يفتر الى دليل، فبالسبب الفعلة وأثرها في تعليق القاعدة النحوية برهن على صحة رأيه مرجحاً رأي الجمهور فيها.

٣. **تعليق عدم الجواز:** قال ابن الانباري: (فإن قيل: فلم جازَ البديل في النفي، ولم يجز في الايجاب؟ قيل: لأنَّ البديل في الايجاب يؤدي الى محال، وذلك لأنَّ المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام، فإذا قترنا هذا في الايجاب صار محالاً، لأنه يصير التقدير: "جاءني إلا زيد" وصار المعنى: أن جميع الناس جاؤوني غير زيد، وهذا لا يستحيل في النفي، كما يستحيل في الايجاب، لأنه يجوز ألا يجيئه أحد سوى زيد، فبان الفرق بينهما) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢٠٦؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ٢٨٨/١-٢٩٠؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٤٣٩/٢-٤٤٤). فرق ابن الانباري بين البديل من المبدل منه في حالتي النفي والايجاب وبين للمخاطب أنه لا يجوز في كل موضع، موظفاً بأسلوب الفعلة ذلك معللاً بالحكم النحوي بعدم الجواز في الايجاب، فلو اكتفى ابن الانباري بوضع القاعدة من غير الاشارة الى ما يخالفها لتوهم المتكلم وعيب عليه ذلك، وبرز هنا أهمية استعمال الفعلة في تعليق عدم جواز الحكم النحوي في تنبيه المخاطب وتوجيهه وارشاده الى الصواب.

المطلب الثالث: التحليل

وظف ابن الانباري بأسلوب الفعلة تحليل الحكم النحوي وبيان مضمونه لأغراض معينة، كرفع الالتباس عن القاعدة النحوية وبيان مضمونها للمخاطب، أو لبيان ما يستند الى القاعدة النحوية، أو لبيان مراد المتكلم من كلامه، أو لغيرها من الأغراض التي لا مجال لحصرها جميعها، فمن استعملات الفعلة في مقام التحليل الآتي:

١. **رفع الالتباس:** قال ابن الانباري: (فإن قيل: فلم استتر ضمير الواحد نحو: "زيدٌ قام" وظهر ضمير الاثنين، نحو: "الزيدان قاما" وضمير الجماعة، نحو: "الزيدون قاموا"؟ قيل: لأن الفعل يخلو من فاعل واحد، وقد يخلو من اثنين وجماعة، فاذا قدمت اسماً مفرداً على الفعل نحو: "زيدٌ قام" لم يحتج معه الى اظهار ضميره، لإحاطة العلم بأنه لا يخلو من فاعل واحد، فاذا قمتنا اسماً مثني على الفعل نحو: "الزيدان قاما" أو مجموعاً نحو: "الزيدون قاموا" وجب إظهار ضمير التنثية والجمع، لأنه قد يخلو من ذلك، فلو لم يظهر ضميرهما لوقع الالتباس، ولم يعلم أنَّ الفعل لاثنتين أو جماعة) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٨٤؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ٣٣١/١-٣٣٣؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٢٦/٣-٢٨). استعمل ابن الانباري أسلوب الفعلة ليحلل القاعدة النحوية ويبين مضمونها للمخاطب وينبهه على تفصيلاتها حتى لا يقع في الوهم ولأجل أن يدفع عنه الالتباس، وذلك بوجوب إظهار ضمير التنثية والجمع اذا تقدّم على الفعل اسم مثني أو جمع لدفع الالتباس، أما اذا كان الاسم مفرداً فلا حاجة لاظهار ضميره. ولو خلا الكلام من الفعلة لكان وقوع المتكلم في الخطأ أمراً حاصلاً، ولظنَّ المخاطب أنَّ كل فعل جاز أن يكون ضميره مستتراً، فهنا يتضح الأثر الذي أدته الفعلة من توجيه المخاطب لرفع الالتباس.

٢. **الإستناد الى القاعدة:** قال ابن الانباري: (فإن قيل: فلم إذا حُذِفَ الفاعل وجب أن يُقام اسم آخر مقامه؟ قيل: لأنَّ الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدث عنه، فلما حذف الفاعل ههنا، وجب أن يُقام اسم آخر مقامه، ليكون الفعل حديثاً عنه، وهو المفعول. فإن قيل: كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضده في المعنى؟ قيل: هذا غير غريب في الاستعمال، فانه إذا جاز أن يقال: "مات زيد" وسمي زيد فاعلاً، ولم يحدث بنفسه الموت، وهو مفعول في المعنى، جاز أن يقام المفعول ههنا مقام الفاعل، وإن كان مفعولاً في المعنى؛ والذي يدل على أنَّ المفعول

ههنا أُقيم مقام الفاعل، أنَّ الفعل إذا كان يتعدى الى مفعول واحد ولم يتعدَّ الى مفعول البتَّة، كقولك في "ضرب زيدَ عمراً، وأكرم بكر بشراً": (ضرب عمرو، وأكرم بشر) "وإن كان يتعدى الى مفعولين صار يتعدى الى مفعول واحد، كقولك في: "أعطيت زيداً درهماً وظننت عمراً قائماً: أُعطي زيد درهماً، وظنَّ عمرو قائماً" ولو قلت: "ظنَّ قائم عمراً" جاز لزوال اللبس، ولو قلت في: "ظننت زيداً أباك: ظنَّ أبوك زيداً" لم يجز. (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٨٨-٨٩؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ٣٠٠-٣٠٦؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٣٢٤-٣٢٥). استعمل ابن الأنباري أسلوب الفنقلة في تحليل القاعدة النحوية وبيان مضمونها وشرحها للمخاطب ليبين ما يخالف القاعدة وينبّهه على ذلك في جواز إقامة المفعول مقام الفاعل، (لئلاً يبقى الفعل حديثاً عن غير متحدث عنه)، مستنداً الى القاعدة النحوية، لذا جاز أن يقال: (ماتَ زيدٌ) وهو لم يحدث الموت بنفسه وهو مفعول في المعنى. ومن خلال الفنقلة يدعو ابن الأنباري المخاطب الى الاستناد الى القاعدة النحوية لئلاً يقع في الخطأ في قوله: "ظنَّ أبوك زيداً" لم يجز، لأنه أقيم الأب مقام الفاعل وأنعكس المعنى لجعل الأبوة معلومة، وزيد مظنون. فلو كان الكلام خالياً من الفنقلة لأصبح الكلام جامداً وفاقداً لعنصر التشويق وشدَّ ذهن المخاطب إليه، لأن الأسلوب الشرطي في الفنقلة يستدعي المخاطب الانتباه والانتظار لما يقوله ابن الأنباري .

٣. **بيان مراد المتكلم:** قال ابن الأنباري: (فإن قال قائل: ماوجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو قولهم: "الأسد الأسد؟" قيل: لأنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو "احذر" ولهذا إذا كرروا لم يجز إظهار الفعل، وإذا حذفوا أحد الاسمين، جاز إظهار الفعل، فدل على أنَّ أحد الاسمين قائم مقام الفعل. فإن قيل: فأَي الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل؟ قيل: أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول، لأنَّ الفعل يجب أن يكون مقدماً على الاسم الثاني لأنه مفعول، وكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدماً) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ١٦٨-١٦٩؛ السيوطي، دون تاريخ، ص ١٦٩-١٧٠). نلاحظ استعمال الفنقلة في كلام ابن الأنباري في بيان غرض مراد المتكلم من تكرار الاسمين ليجعلوا الاسم الأول في مقام الفعل (احذر) لأن الفعل حقه التقديم، ولهذا نصبوا الاسم الثاني مفعولاً للأول، فوظف الفنقلة لبيان مضمون القاعدة وتوضيح مراد المتكلم منها، وأخذ على نفسه تفهيم وتنبيه المخاطب على مراعاة المعنى عند اطلاق الكلام، ولو كان الكلام تقريرياً مباشراً لما كان له في المزية والوضوح كما في الفنقلة، ومن هنا يتضح أثرها في بيان مضمون القاعدة النحوية لمراعاة المقام ومراد المتكلم.

المطلب الرابع: التمثيل

يستعمل ابن الأنباري الفنقلة لغرض التمثيل عندما يضع القاعدة النحوية، أي يُمثّل لها بأمثلة قد تكون موافقة للقاعدة النحوية أو غير موافقة أو جائزة في الاستعمال، وقد يصفها بالضعف أو الخطأ، أو صحيحة أو لا، ليوّظفها في بيان القاعدة النحوية للمخاطب، ومن أمثلة استعمالاته للفنقلة لغرض التمثيل ما يأتي:

١. **موافقة القاعدة النحوية:** قال ابن الأنباري: (فإن قيل: لم بُنيت "لا" مع النكرة دون المعرفة؟ قيل: لأن النكرة تقع بعد "من" في الاستفهام، ألا ترى أنك تقول: "هل من رجل في الدار؟" فإذا وقعت بعد "من" في السؤال، جاز تقدير "من" في الجواب، وإذا حذفت "من" في السؤال، تضمنت النكرة معنى الحرف، فوجب أن تُبنى؛ وأما المعرفة فلا تقع بعد "من" في الاستفهام، ألا ترى أنك لا تقول: "هل من زيد في الدار" فإذا لم تقع بعد "من" في السؤال، لم يجز تقدير "من" في الجواب، وإذا لم يجز تقدير "من" في الجواب، لم يتضمن المعرفة معنى الحرف فوجب أن يبقى على أصله في الأعراب) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٢٤٩-٢٥٠؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ٤٥٥-٤٥٩؛ المرادي، ١٩١٦، ص ٣٠٠-٣٠١؛ السيوطي، دون تاريخ، ص ١٤٥-١٤٦) نجد أنَّ ابن الأنباري قد استعمل أسلوب الفنقلة لغرض التمثيل لما يوافق القاعدة النحوية لتضمن "لا" معنى "من" مع النكرة دون المعرفة في الاستفهام، فإذا حُذفت (من) في السؤال تضمنت النكرة معنى الحرف فوجب بناؤها، وأما مع المعرفة فيجب إعرابها لعدم تضمنها معنى الحرف، ومثّل لعدم الجواز بـ(هل من زيد في الدار؟) لأن مع المعرفة لا تقدّر (من) في الجواب. فقد بيّن ابن الأنباري بأسلوب الفنقلة ما يوافق القاعدة بالأمثلة ليوضح للمخاطب ما يجوز وما لا يجوز بمثال صحيح سليم حتى تستقر القاعدة النحوية في ذهنه .

٢. **تمثيل الجواز:** قال ابن الأنباري: (فإن قيل: فكيف جاز الإخبار عنه بطرف الزمان في قولهم "الليلة الهلال"، قيل: إنما جاز لأنَّ التقدير فيه "الليلة حدوث الهلال، أو طلوعه" فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والحدوث والطلوع حدث، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ ظرف زمان إذا كان المبتدأ حدثاً كقولك: "الصلح يوم الجمعة، والقتال يوم السبت" وما أشبه، ذلك لأن في وقوعه خبراً عنه فائده) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ٧٥؛ سيوييه، ١٩٦٦، ص ٤١٨-٤١٩؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ٤٠٣-٤٠٤) نلاحظ أنَّ ابن الأنباري استعمل التمثيل لبيان ما يجوز الإخبار عنه بطرف الزمان المتقدم عليه (الليلة)، وإذا كان المبتدأ دال على (الحدوث) و(طلوع) على تقدير مضاف حُذِفَ وأقيم المضاف اليه مقامه، لحصول الفائدة من الخبر، وكذلك يجوز الإخبار بطرف الزمان عن المبتدأ إذا كان حدثاً ومثال ذلك: (الصلح يوم الجمعة، والقتال يوم السبت) لحصول

الفائدة منه. وضّح ابن الأنباري القاعدة النحوية بالأمثلة مستعملاً الفنقلة ليبين للمخاطب حكم جواز الأخبار بطرف الزمان اذا كان المبتدأ حدثاً متقدماً أو متأخراً، مما له أثر في تنبيه المخاطب على جواز الاستعمالين.

٣. **عدم الجواز:** قال ابن الأنباري: (فان قيل: فلم لم يجز تقديم خبر ما في أوله "ما" عليه؟ قيل: لأن ما في أوله "ما" ماعدا "مادام" للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام، فكما أن الاستفهام لا يعمل مابعد في ماقبله، نحو: "أعمرأ ضرب زيد" فكذلك النفي لا يعمل مابعد في ماقبله، نحو: قائماً ما زال زيد) (الأنباري، ١٩٥٧، ص ١٣٩-١٤٠؛ ابن الخباز، ١٩٩٠، ص ٢/٤٢١-٤٢٤؛ النحوي، دون تاريخ، ص ٣٨٦-٣٨٧). استعمل ابن الأنباري الفنقلة لغرض أن يمثل بأمثلة توضّح القاعدة النحوية، فبعد أن وضع القاعدة بمثال صحيح يوافقها، أخذ ينبّه المخاطب أنّه ليس كل النحاة متفقين على عدم جواز تقديم خبر ما في أوله (ما) لايحوز تقديم خبرها عليها، ماعدا (مادام) لاجماع النحاة على عدم جواز تقديم خبرها عليها، لأن (ما) مع الفعل بمنزلة المصدر ومعموله لايتقدم عليه، وله صدر الكلام. لذلك وجه ابن الأنباري المخاطب على عدم الجواز لمخالفته للقاعدة النحوية، ولو خلا الكلام من الفنقلة لما أدى الدور الذي لعبته الفنقلة بأسلوبها الشرطي لينتظر المخاطب ما يوافق القاعدة وما لا يوافقها.

الخاتمة

الحمد لله الذي ييسّر لنا انجاز البحث بخاتمة توجز أهم النتائج الآتية:

١. تبين من خلال البحث أن الفنقلة اصلٌ علمي رصين ينفذ في ذهن مثيها ما قد يقع في ذهن القارئ من إشكال أو إعتراض، وبمراعاتها يسمو علم المتلقي، بما يمتلكه من الأدلة وقوة الحجة، وسعة الفهم، وتمكيناً في العلم، بما يدفع الخطأ عن الذهن، والخلل في العبارة.
٢. يقوم كتاب (أسرار العربية) على أصول علمية رصينة مؤيدة بالحجة والبرهان، سلك مؤلفه في بيان الأحكام النحوية بحسب ما يناسبها في كل موضع، من بيان لدفع التوهم أو اللبس، أو أشكال أو توضيح إبهام، أو تفصيل حكم، أو مراعاة احتمال، أو إزالة خلاف، مطبقاً القواعد النحوية وكل حسب قرائن الأحوال ومراعاة السياق والمقام.
٣. تكمن أهمية الفنقلة عندما يكون في المسألة مشكل أو احتمال عدة وجوه، فتجعل المتلقي بعيداً كل البعد عن الشك فتستقر القاعدة النحوية في ذهنه، بوصفها أسلوباً إقناعياً لما يطرحه المؤلف.
٤. وظف ابن الأنباري في أسلوب الفنقلة الأدوات الشرطية ومعانيها بدقة واستعملها حسب ما يقتضيه المقام والسياق فالإداة (إن) في مقام الشك، و(إذا) فيما هو ممكن الحصول، و(لو) في الاحتمال البعيد.
٥. استعمل ابن الأنباري أفعال القول في مقامات، فالفعل (قيل) عندما يكون القائل معروفاً عند المتكلم والمخاطب، والفعل (قال) حين يكون المخاطب عالماً غير جاهل، والفعل (قلت) في مقام توجيه وإرشاد المخاطب أو خالي الذهن.
٦. وظّف ابن الأنباري الفنقلة لأغراض عدة، لوضع القاعدة النحوية، أو لتعليل الحكم النحوي وبيان مضمون القاعدة، أو لتحليلها، أو لغرض التمثيل لما يوافق القاعدة أو يخالفها، مبيّناً في كل منها من حيث الجواز وعدمه، والوجوب، لغرض الارشاد وتوجيه المخاطب.
٧. اراد ابن الأنباري من خلال تتابع استفهاماته بأسلوب الفنقلة، وإثارة تساؤلاته بثنائية السؤال والجواب في عرض أبواب النحو الاربعة والستين بطريقة الدرس النحوي بين المؤلف وذاته، بسؤاله الافتراضي، وعقله وتحليله وتعليله للمسائل النحوية بطريقة مشوّقة، وعقلية، وإقناعية لتقريب الفكرة، رفدت الدراسات النحوية وطلاب العلم بما يعمق الفكر النحوي ويرسخ القاعدة، وإمطة الدهشة التي تصيب القارئ، وإثارة اعجابه بالمسائل النحوية بسهولة فهم، وسعة تدبر، بالإضافة الى التمثيل، والترجيح لما هو راجح في رأيه.

التوصيات

١. يوصي البحث باعتماد الفنقلة في الدروس والمحاضرات لشحن اذهان طلاب العلم وتأهيلهم الى مرتبة المناظرة العلمية للتوصل الى مسائل دقيقة تنمي الفكر وتُنكي الأفهام.

٢. فتح المجال لمزيد من البحوث والدراسات في مختلف العلوم بأسلوب الفنقلة.

ثبت المصادر والمراجع:

١. الزركلي، خير الدين (ت ١٣٩٦هـ)، ٢٠٠٢، الاعلام، دار العلم للملايين، ط ٥.
٢. بن كثير، اسماعيل (ت ٧٧٤هـ)، ٢٠٠٣، البداية والنهاية تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار الهجرة، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٣. السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، (د.ت)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، لبنان- صيدا.

٤. بن الخباز، احمد، ٢٠٠٢ ، توجيه اللمع ، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط١.
٥. الغلاييني، الشيخ مصطفى، ١٩٨٣، جامع الدروس العربية: ، نقحه: د.عبدالمعنع خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط١٦.
٦. المرادي، حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، ١٩١٦، الجنى الداني في حروف المعاني: تحقيق: طه محسن، جامعة بغداد.
٧. حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، دار احياء الكتب العربية، مصر، (د.ت.).
٨. المالقي، احمد عبدالنور (ت٧٠٢هـ)، ١٩٧٥، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: احمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق.
٩. : العوادي، د. أسعد خلف ، ٢٠١١، سياق الحال في كتاب سيبويه، دار الحامد للنشر، الاردن، ط١.
١٠. النحوي، موفق الدين يعيش، (ت٦٤٣هـ)، (د.ت) ، شرح المفصل: تحقيق: احمد السيد سيد احمد، المكتبة التوفيقية، مصر.
١١. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت٧٧١هـ)، ١٩٩٣، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، و د.عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة، ط٢.
١٢. ابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، ١٩٩٠، الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معط (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الانبار، مطبعة العاني، بغداد، ط١.
١٣. الزيدي، د.كاسد ياسر ، ١٩٨٧، فقه اللغة العربية: جامعة الموصل، ط١.
١٤. الثعالبي، أبو المنصور عبدالملك (ت٤٣٠هـ)، ٢٠٠٤، فقه اللغة وسرّ العربية: ، تحقيق: حمد وطّاس، دار المعرفة، بيروت، ط١.
١٥. الأنباري، أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ)، ١٩٥٧، كتاب أسرار العربية ، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقى بدمشق.
١٦. الهروي، علي بن محمد النحوي، ١٩٧١، كتاب الأزهية في علم الحروف ، تحقيق: عبدالمعنع الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق.
١٧. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)، ٢٠٠٣، كتاب العين، تحقيق: د.عبدالحامد هنداي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، وطبعة بتحقيق: د.مهدي المخزومي و د.ابراهيم السامرائي، دار الرشيد/ بغداد، ١٩٨٠-١٩٨٦.
١٨. سيبويه، ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، ١٩٦٦، الكتاب: تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، دار القلم، ط٥.
١٩. الكفوي، ابي البقاء (ت١٠٩٤هـ)، ٢٠١١، الكليات: تحقيق: د.عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.
٢٠. ابن منظور (٧١١هـ)، ١٩٨٨، لسان العرب ، نسقه: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط ١.
٢١. ابن الجوزي، شمس الدين سبط (ت٦٥٤هـ)، ٢٠١٣، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقيق: محمد بركات وآخرون، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١.
٢٢. السامرائي، د.فاضل صالح، ١٩٨٧، معاني النحو: بيت الحكمة، جامعة بغداد.
٢٣. الجوهري، اسماعيل بن حماد، ٢٠٠٥، معجم الصحاح، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١.
٢٤. بن فارس، احمد (٣٩٥هـ)، ٢٠٠٨، معجم مقاييس اللغة: ، اعتنى به: د.محمد عوض مرعب، وفاطمة محمد أصلان، دار احياء التراث العربي، بيروت.
٢٥. الانصاري، عبدالله بن هشام (ت٧٦١هـ)، (د.ت)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
٢٦. الزمخشري، جار الله محمود (ت٥٣٨هـ)، ١٩٩٩، المفصل في صناعة الإعراب، تقديم: د.أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
٢٧. المبرد، محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، (د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ط٢.
٢٨. السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، (د.ت)، همع الهوامع شرح الجوامع في علم العربية: تصحيح: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت.

١. جودي, عبدالعزيز, (د.ت) أسلوب (الفنقة) عند الزمخشري في تفسيره وبيان خصائصه وفوائده, بحث في مركز الدراسات القرآنية, www.tafsir.net
٢. اغراض الفنقة في كتاب سيبويه: أ.رضا حسن العقيدي, الباحث: احمد علي حياوي, كلية التربية/ الجامعة المستنصرية, مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية/ جامعة بابل, العدد/ ٣٤, آب/ ٢٠١٧م.
٣. اسماعيل, خالد عزيز, ٢٠١٧, الفنقات في كتب القراءات العشر جمعاً ودراسة, اطروحة دكتوراه, بإشراف: د.محمد ابراهيم فاضل المشهداني.
٤. الزركاني, أ.م.د. عادل راضي جابر, ٢٠١٥, الفنقة عند الزمخشري بين الدلالة والججاج, جامعة سومر, لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, عدد ١٩.
٥. حياوي, احمد علي, ٢٠١٧, الفنقة في كتاب سيبويه, رسالة ماجستير, بإشراف: الاستاذ رضا هادي حسن العقيدي, جامعة المستنصرية.
٦. الخولي, عبدالمقصود محمد, ٢٠١٩, الفنقة مواضعها وصيغها في النحو العربي, حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية, الناشر/ جامعة الكويت, مجلد ٣٩, العدد ٥٢١.

References

1. Al-Zirikli, Khair al-Din (d. 1396 AH), 2002, Al-I'lam, Dar Al-Ilm Lil-Millain, 5th edition.
2. Bin Kathir, Ismail (d. 774 AH), 2003, The Beginning and the End, edited by: Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Dar Al-Hijrah, 1st edition, 1418 AH-1997 AD.
3. Al-Suyuti, Jalal al-Din (d. 911 AH), (d.d.), In order to be aware of the classes of linguists and grammarians: edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Al-Maktabah Al-Asriyah, Lebanon - Sidon.
4. Bin Al-Khabaz, Ahmed, 2002, Orientation of Al-Lama', Explanation of the Book of Al-Lama' by Abu Al-Fath Ibn Jinni, study and investigation: Prof. Dr. Fayez Zaki Muhammad Diab, Dar es Salaam, Egypt, 1st edition.
5. Al-Ghalayini, Sheikh Mustafa, 1983, Jami' al-Durs al-Arabiyya: Revised by: Dr. Abdel Moneim Khafaja, Modern Library, Sidon, Beirut, 16th edition.
6. Al-Muradi, Hassan bin Qasim (d. 749 AH), 1916, The Proximal Genius in the Letters of Meaning: Edited by: Taha Mohsen, University of Baghdad.
7. Al-Sabban's footnote to Sharh Al-Ashmouni on Alfiyyah Ibn Malik and with him the explanation of Sawahid Al-Aini, Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabi, Egypt, (ed.).
8. Al-Malqi, Ahmed Abdel Nour (d. 702 AH), 1975, Paving the Buildings in Explanation of the Letters of Meaning, edited by: Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, Damascus.
- 9.: Al-Awadi, Dr. Asaad Khalaf, 2011, The Context of the Condition in the Book of Sibawayh, Al-Hamid Publishing House, Jordan, 1st edition.
10. Al-Nahwi, Muwaffaq al-Din Ya'ish, (d. 643 AH), (d.d.), Sharh al-Mufasal: Edited by: Ahmed al-Sayyid Sayyid Ahmad, al-Maktab al-Tawfiqiyya, Egypt.
11. Al-Subki, Taj al-Din Abd al-Wahhab (d. 771 AH), 1993, The Great Shafi'i Classes, edited by: Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanahi, and Dr. Abd al-Fattah Muhammad al-Helu, Hajar Printing, 2nd edition.
12. Ibn al-Khabbaz (639 AH), 1990, The Hidden Forehead in Sharh al-Durrat al-Malifiya by Ibn Mu'at (d. 628 AH), edited by: Hamid Muhammad al-Abdali, Dar al-Anbar, al-Ani Press, Baghdad, 1st edition.
13. Al-Zaidi, Dr. Kasid Yasser, 1987, Arabic Philology: University of Mosul, 1st edition.
14. Al-Tha'alabi, Abu Al-Mansur Abdul-Malik (d. 430 AH), 2004, Philology and the Secret of Arabic:, edited by: Hamad and Tammas, Dar Al-Ma'rifa, Beirut, 1st edition.
15. Al-Anbari, Abi Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed (d. 577 AH), 1957, The Book of Arabic Secrets, edited by: Muhammad Bahjat Al-Bitar, Publications of the Arab Scientific Academy in Damascus, Al-Tarqi Press in Damascus.
16. Al-Harawi, Ali bin Muhammad Al-Nahwi, 1971, The Book of Al-Azhiyyah in the Science of Letters, edited by: Abdel Moin Al-Mallouhi, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, Damascus.
17. Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed (d. 170 AH), 2003, Kitab Al-Ain, edited by: Dr. Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah: Beirut, 1st edition, and edited by: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Dar Al-Rasheed / Baghdad, 1980. -1986.
18. Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH), 1966, book: investigation and explanation: Abdul Salam Muhammad Harun, Dar Al-Qalam, 5th edition.

19. Al-Kafawi, Abi Al-Baqa (d. 1094 AH), 2011, Colleges: Investigation: Dr. Adnan Darwish, and Muhammad Al-Masry, Al-Resala Foundation, Beirut, 1st edition.
20. Ibn Manzur (711 AH), 1988, Lisan al-Arab, arranged by: Ali Shiri, Dar Ihya' al-Arabi al-Turath, Beirut, 1st edition.
21. Ibn al-Jawzi, Shams al-Din Sibt (d. 654 AH), 2013, The Mirror of Time in the History of Notables, edited by: Muhammad Barakat and others, Dar al-Resala al-Ilmiyyah, Damascus, 1st edition.
22. Al-Samarrai, Dr. Fadel Saleh, 1987, Meanings of Grammar: House of Wisdom, University of Baghdad.
23. Al-Jawhari, Ismail bin Hammad, 2005, Dictionary of Al-Sihah, Reviewed by: Khalil Mamoun Shiha, Dar Al-Ma'rifa, Beirut, 1st
24. Bin Fares, Ahmed (395 AH), 2008, Dictionary of Language Standards:, curated by: Dr. Muhammad Awad Merheb, and Fatima Muhammad Aslan, Arab Heritage Revival House, Beirut.
25. Al-Ansari, Abdullah bin Hisham (d. 761 AH), (d.d.), Mughni al-Labib on the Books of Arabs, edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Al-Madani Press, Cairo.
26. Al-Zamakhshari, Jar Allah Mahmoud (d. 538 AH), 1999, Al-Mufasssal fi Sana'at al-Yarb, presented by: Dr. Emil Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition.
27. Al-Mubarrad, Muhammad bin Yazid (d. 285 AH), (d.d.), Al-Muqtasib, edited by: Muhammad Abd al-Khaleq Adima, Alam al-Kutub, Beirut, 2nd edition.
28. Al-Suyuti, Jalal al-Din (d. 911 AH), (d. T.), Ham' al-Hawa'i' Sharh al-Jawa'i' fi Ilm al-Arabiyyah: Correction: Sayyed Muhammad Badr al-Din al-Na'asani, Dar al-Ma'rifa, Beirut.

University theses, dissertations, and periodicals:

1. Judy, Abdulaziz, (D.T.) Al-Zamakhshari's method of interpreting it and explaining its characteristics and benefits, research at the Center for Qur'anic Studies, www.tafsir.net.
2. The purposes of the fanqla in the book of Sibawayh: A. Reda Hassoun Al-Aqidi, researcher: Ahmed Ali Hayawi, College of Education / Al-Mustansiriya University, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences / University of Babylon, Issue 34, August 2017 AD.
3. Ismail, Khaled Aziz, 2017, The verses in the books of the ten recitations collected and studied, doctoral thesis, supervised by: Dr. Muhammad Ibrahim Fadel Al-Mashhadani.
4. Al-Zarkani, Prof. Dr. Adel Radi Jaber, 2015, Al-Zamakhshari's argument between significance and argumentation, Sumer University, Lark of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, No. 19.
5. Hayawi, Ahmed Ali, 2017, Al-Fanqala in the Book of Sibawayh, Master's thesis, supervised by: Professor Reda Hadi Hassoun Al-Aqidi, Al-Mustansiriya University.
6. Al-Khouli, Abdel-Maqroud Muhammad, 2019, The qanaqla, its positions and forms in Arabic grammar, Annals of Arts and Social Sciences, Publisher/Kuwait University, Volume 39, Issue 521.